ثبتت التصنيف الائتماني السيادي للبلاد عند المرتبة «ايه.ايه»

«ستاندرد آند بورز»: الكويت .. أكبر صندوق للثروة السيادية في العالم بالنسبة لحجم الاقتصاد

- الاقتصاد سيبقى معتمدا على النفط و يشكل 90 في المئة لكل من الصادرات والايرادات العامة
- إمكانية رفع التصنيف في حال نجاح الاصلاحات الاقتصادية واسعة النطاق بتعزيز الفعالية المؤسساتية
- التصنيف جاء مدعوما بالمستويات المرتفعة من المصدات المالية والخارجية السيادية المتراكمة
- توقعات بنمو الناتج المحلي الإجمالي 2.5 في المئة في المتوسط خلال السنوات 2021 – 2023

وكالة ستاندرد آند بورز العالمية

ثبت تقرير لوكالة (ستاندرد آند بورز) العالمية مجددا التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة (ايه.ايه) مع نظرة مستقبلية مستقرة لهذا التصنيف.

وتناول التقرير الذي نشرته الوكالة على موقعها الالكتروني ثلاثة اجزاء رئيسية تشكل عوامل التصنيف الرئيسية وافاقه ومبرراته.

واستعرض الجزء الاول من التقرير الملف المؤسساتي والاقتصادي مشيرا الى ان اقتصاد البلاد يعتمد على النفط وسط توقعات بمحدودية «تنوع مصادر الدخل على المدى المتوسط».

وقالت الوكالة ان الاقتصاد سيبقى معتمدا بشكل اساسي على النفط حيث يشكل نحو 90 في المئة لكل من الصادرات والايرادات العامة متوقعة نموا اقتصاديا متواضعا في ظل قرار منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك بلس) بتمديد اتفاق تخفيض الانتاج حتى نهاية عام 2020 اضافة الى استمرار التوترات الجيوسياسية الإقليمية.

وفي ملف المرونة والاداء اشارت الوكالة إلى الحجم الضخم للمدخرات المتراكمة في صناديق الثروة السيادية والبالغة اكثر من 400 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي متوقعة ان يكون حجم صافي الاصول الحكومية قد سجل 420 في المئة من الناتج المحلي في نهاية عام 2019 وهي النسبة الأعلى بين الدول التي تقوم الوكالة بتصنيفها سياديا.

وتوقعت ايضا استمرار تحقيق المالية العامة فوائض حتى مع استمرار انخفاض اسعار النفط العالمية في المستقبل مدفوعا بدخل الاستثمارات الحكومية في صناديق الثروة السيادية متوقعة كذلك بقاء سعر صرف الدينار مرتبطا بسلة من العملات الرئيسية التي يهيمن عليها الدولار.

وقالت ان النظرة المستقبلية المستقرة لتصنيف الكويت تعكس توقعاتها ببقاء الأوضاع المالية والخارجية قوية خلال العامين المقبلين مدعومة بمخزون ضخم من الأصول الأجنبية المتراكمة في صندوق الثروة السيادية وان تساهم هذه الأوضاع جزئيا في تخفيف المخاطر المتعلقة بعدم تنويع الاقتصاد واعتماده على النفط.

واشارت إلى إمكانية رفع التصنيف الائتماني السيادي للكويت إذا نجحت الاصلاحات الاقتصادية واسعة النطاق في تعزيز الفعالية المؤسساتية وتحسين التنويع الاقتصادي على المدى الطويل وذلك بالرغم من اعتقاد الوكالة بأن هذا السيناريو قد لا يتحقق خلال افاق توقعاتها لغاية عام 2023.

ولفتت الى إمكانية تخفيض التصنيف الائتماني اذا ادى تراجع اسعار النفط الى انخفاض مستمر في مستويات الثروة الاقتصادية في حال تراجع اسعار النفط دون المستويات المتوقعة او معدلات اضعف من النمو الاقتصادي او تصاعدت المخاطر الجيوسياسية بشكل ملحوظ.

وأكدت أن هذا التصنيف جاء مجددا مدعوما بالمستويات المرتفعة من المصدات المالية والخارجية السيادية المتراكمة إلا أن التصنيف مقيد بسمة (التركز) في الاقتصاد والضعف النسبي في القوة المؤسساتية مقارنة مع اقرانها في التصنيف من خارج الإقليم.

وأوضحت أن المنتجات النفطية في الكويت تشكل نحو 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 90 في المئة من الصادرات ونحو 90 في المئة من الإيرادات العامة معتبرة انه نظرا لهذا الاعتماد الكبير على قطاع النفط فان الاقتصاد الكويتي «غير متنوع».

وتوقعت أن قرار تمديد العمل باتفاق (أوبك بلس) الأخير في شهر ديسمبر 2019 بشأن المزيد من تخفيض الإنتاج سيؤدي إلى تقييد النمو على المدى القصير إضافة إلى تصاعد المخاطر الجيوسياسية في المنطقة.

ورأت ان الاقتصاد الكويتي سيبقى معتمدا في الغالب على النفط منوهة بان الكويت تعتبر ثامن أكبر منتج للنفط الخام في العالم وتملك تاسع أكبر احتياطي نفطي فضلا عن إجمالي الاحتياطيات المؤكدة للنفط تكفي الكويت لنحو 100 سنة.

وقالت انه نظرا لتركز الاقتصاد المرتفع على قطاع النفط فإن اتجاهات الأداء الاقتصادي للكويت ستبقى مرتبطة بشكل كبير باتجاهات صناعة النفط متوقعة ان يحقق الاقتصاد الحقيقي نموا بنحو 0ر5 في المئة في عام 2019 انعكاسا لقرار منظمة (أوبك) لتمديد اتفاقية تخفيض إنتاج النفط.

وتوقعت ان يبلغ متوسط إنتاج الكويت من النفط نحو 2ر65 مليون برميل يوميا العام الحالي مقارنة بنحو 2ر8 مليون برميل يوميا حسب خطة السلطات المحلية المدرجة ضمن الموازنة العامة للدولة.

كما توقعت أن يستقر نمو الاقتصاد عند 0ر5 في المئة العام الحالي وذلك عند مستواه لعام 2019 وان يصل سعر خام برنت الى 60 دولارا هذا العام وينخفض إلى نحو 55 دولارا للبرميل.

وعن السنوات المقبلة توقعت الوكالة نمو الناتج المحلي الإجمالي 2ر5 في المئة في المتوسط خلال السنوات 2021 – 2023 مدفوعا بالتوقعات حول قيام (أوبك) بعدم تمديد اتفاق تخفيض إنتاج النفط (أوبك بلس) بعد عام 2020 إضافة إلى سعي السلطات نحو زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط واستئناف الإنتاج في المنطقة المحايدة المشتركة بين الكويت والسعودية التي ستنتج 500 الف برميل يوميا.

وذكرت انه رغم قوة الترتيبات المؤسسية بالكويت فإن جهود السلطات المبذولة في إطار الإصلاحات الهيكلية في السنوات الأخيرة قد تأخرت بشكل عام عن بقية الاقتصادات الإقليمية الأخرى مبينة انه لم تطبق ضريبة القيمة المضافة خلافا لما تم في السعودية والإمارات والبحرين.

ورات «استمرار تأخير الموافقة على قانون الدين العام الجديد فضلا عن التوقعات بأن لا يتم الموافقة عليه في عام 2020 وذلك في ظل المناقشات والإجراءات المطولة مع اقتراب موعد انعقاد انتخابات لمجلس الأمة».

واعتبرت ان عدم الموافقة على القانون سيجعل السلطات غير قادرة على إصدار ديون جديدة وستعتمد على عمليات السحب من صندوق الاحتياطي العام لتمويل العجز المالي في الموازنة العامة.

ولفتت إلى تزايد حدة التوترات الجيوسياسية مع بداية عام 2020 ما يشكل مخاطر على الأداء الاقتصادي رغم أنه ليس لها آثار مباشرة على الكويت معتبرة أن تزايد حدة التوترات سيترتب عليها آثارا تنعكس سلبا على الأداء الاقتصادي للكويت إذا ما تعطلت الطرق التجارية في مضيق هرمز.

وعن المرونة والاداء أكدت ان الكويت تعتبر الأقوى من حيث مركز صافي الأصول الحكومية العامة من بين كافة الدول التي تقوم الوكالة بتصنيفها سياديا مقدرة الأصول الحكومية التي تدار من قبل الهيئة العامة للاستثمار بنحو 430 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مما يجعلها أكبر صندوق للثروة السيادية في العالم بالنسبة لحجم الاقتصاد.

وأكدت أن هذه المدخرات الحكومية الكبيرة توفر حيزا ماليا للمناورة في ظل السيناريوهات المعاكسة مثل تراجع شروط التجارة باكثر من المتوقع او تعطل مؤقت لطرق التصدير.

وذكرت انه بالرغم من تراجع توقعاتها لأسعار النفط في عام 2021 إلى 55 دولارا من 60 دولارا لعام 2020 فان توقعاتها ببقاء الموازنة العامة بعد حساب دخل الاستثمارات الحكومية وبدون حساب مخصص صندوق احتياطي الأجيال القادمة في تحقيق فوائض مالية بنحو 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط.

وارجعت ذلك في المقام الأول إلى عوائد الاستثمار الحكومية الكبيرة الناتجة عن إدارة المخزون الحالي من اصول الهيئة العامة للاستثمار مضيفة انها لا تتوقع ان «يتم طرح إصدارات جديدة للسندات الخارجية بسبب التاخر في إصدار قانون الدين العام الجديد بل ستواصل الحكومة تمويل عجز الموازنة من خلال السحب من اصول صندوق الاحتياطي العام».

واعتبرت ان استمرار الاعتماد غير المحدود على السحب من صندوق الاحتياطي العام لتمويل العجوزات في الموازنة سيؤدي في النهاية إلى نفاد الصندوق وهذا يمثل خطرا متوسط الأجل متوقعة ان يتم إقرار قانون الدين العام الجديد من قبل مجلس الأمة خلال العامين او الثلاثة اعوام المقبلة.

وتوقعت بقاء الحساب الجاري لميزان المدفوعات في تسجيل فوائض مالية على مدى العامين القادمين على غرار اداء المالية العامة وان يتحول إلى عجز معتدل اعتبارا من عام 2021 فصاعدا.

ورات ان خطط الكويت لتوسيع الإنتاج ستدعم اوضاع الميزان الخارجي في حين سيرفع النمو في الاستهلاك المحلي باسعار صرف ثابتة للدينار الكويتي فاتورة الواردات ايضا مما يقلص من الفوائض المالية للحساب الجاري.

وذكرت ان سعر صرف الدينار يرتبط بسلة عملات يهيمن عليها الدولار الأمريكي وهي العملة التي يتم فيها تسعير وتداول غالبية الصادرات الكويتية معتبرة أن نظام سعر الصرف في الكويت اكثر مرونة نوعا ما من نظم اسعار الصرف في معظم دول الخليج التي ترتبط اسعار صرف عملاتها بالدولار الأمريكي.

واوضحت ان بنك الكويت المركزي قرر خفض سعر الفائدة مرة واحدة فقط في عام 2019 بمقدار 25 نقطة اساس ليصل إلى 2ر75 في المئة مع تجاهل قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لخفض سعر الفائدة في شهري يوليو وسبتمبر من نفس العام.

ورات أن بعض الاختلاف في السياسة النقدية بين بنك الكويت المركزي والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أمر ممكن ويعود جزئيا إلى محدودية تدفقات المحفظة بين الكويت وبقية العالم.

واشارت الوكالة إلى انه على الرغم من تحديات البيئة التشغيلية فإن القطاع المصرفي الكويتي يبقى قويا مع ربحية مستقرة وتحسن جودة الأصول معتبرة أن التركزات الائتمانية للبنوك في قطاع العقار التجاري ستظل تشكل المخاطر الائتمانية الرئيسية.

القطاع المصرفي الكويتي يبقى قويا مع ربحية مستقرة وتحسن جودة الأصول

بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية

«التجاري» يحتفل بتخريج موظفيه المشاركين في البرامج الاحترافية

إلهام محفوظ مع أعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين الخريجين

احتفل البنك التجاري الكويتي بتخريج دفعة جديدة من موظفيه الذين اجتازوا بنجاح وتفوق البرامج الاحترافية بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية والمعتمدة من قبل معهد الدراسات المالية في بريطانيا، في مجالات وهي إدارة الائتمان، إدارة ائتمان متقدم، مدير فرع، مساعد مدير فرع، شهادة إدارة المخاطر، شهادة أساسيات الاستثمار، شهادة مهارات البيع المهنية، شهادة نظام إدارة الأداء الاستراتيجي وشهادة تقدير احتياجات التعلم.

وقد أقيم حفل التخرج في غرفة تجارة وصناعة الكويت بحضور رئيس الجهاز التنفيذي- الهام محفوظ وعدد من اعضاء الإدارة التنفيذية بالبنك ولفيف من المصرفيين العاملين في القطاع المصرفي.

وفي هذا السياق صرح مدير عام قطاع الموارد البشرية صادق عبدالله قائلا "نؤمن في البنك التجاري الكويتي باهمية الاستثمار في العنصر البشري ضمن إستراتيجية تضع الموظف في بؤرة اهتمام البنك وتهدف إلى سد احتياجات البنك الحالية والمستقبلية من القوى العاملة المدربة والحاصلة على شهادات احترافية متقدمة في مجالات العمل المصرفي".

وتابع عبدالله مبيناً أن احد أساليب التدريب المتبعة في البنك التجاري الكويتي هو إشراك الموظفين في دورات التدريب الاحترافية والمتخصصة لإكسابهم المهارات والخبرات المطلوبة، لينعكس إيجابا على أدائهم في العمل، منوهاً إلى أن تخريج هذه المجموعة من الموظفين يأتي استكمالا للنهج الذي يتبعه البنك للارتقاء بموظفيه بما ينعكس على جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

وشدد صادق عبدالله على أن مثل هذه البرامج التدريبية تحقق أحد أهداف البنك التجاري الكويتي بتشجيع الكوادر الوطنية وتدريبهم لشغل مناصب إشرافية وقيادية في المستقبل. ومن جانبها أكدت إلهام محفوظ أن قدرة البنك التجاري على التوسع والنمو بصورة كبيرة تعتمد بشكل أساسي على العنصر البشري المدرب بكفاءة عالية وهو ما يحدو بالبنك إلى بذل قصارى جهده في الحفاظ على المستوى المهني العالي والسمعة الطيبة التي يتمتع بها موظفو التجاري من خلال تدريبهم وتطويرهم وتحفيزهم بشكل مستمر.

وفي ختام الحفل، قامت رئيس الجهاز التنفيذي وأعضاء فريق الإدارة التنفيذية بتهنئة الموظفين وعددهم 61 موظف والذين اجتازوا بنجاح وتفوق البرامج الاحترافية محققين مراكز أولى ومتقدمة ومتمنين كل التوفيق والنجاح للخرجين في مجالات عملهم المصرفية بالبنك التجاري الكويتي.

«الراية المتحدة» تعين حمود الفجي نائبا للرئيس التنفيذي

حمود الفجي

أعلنت شركة الراية المتحدة عن تعيين حمود محمد الفجي في منصب نائب الرئيس التنفيذي حيث سوف يتولى اشراف وإدارة عمليات الشركة في الكويت والخارج.

ويحمل الفجي خبرات مهنية عريقة حيث شارك في تاسيس عدد من الشركات في القطاع الاقتصادي؛ وهو يترأس شركة "اليت يونيفارسل جروب" منذ عام 1986 وتنشط في أعمال المقاولات والنقل وعضو في شركة "برقان" المتخصصة في أعمال الامدادات الكهربائية وفي شركة السلام المتخصصة في استيراد وتوزيع المواد الغذائية.

انضم الفجي الى الراية المتحدة في عام 2017 حيث ساهم في توسيع جذورها لتشمل أسواقا إقليمية واعدة أبرزها سوق المملكة العربية السعودية التي شارك فيها ايضا بتاسيس شركة جدارة لتطوير وإدارة الفنادق المتخصصة بتقديم استشارات وحلول للمستثمرين في القطاع الفندقي في المملكة.

مهنئا الفجي بمنصبه الجديد، قال عدنان السالم، الرئيس التنفيذي لشركة الراية المتميزة القابضة "اذ نتمنى للسيد الفجي التوفيق في مهامه الجديدة، فاننا على ثقة من انه سوف يشكل عصبا اساسيا في توسعات الشركة الاستراتيجية الى اسواق رأسية في المرحلة المقبلة التي تعد منعطفا رئيسيا في نمو عملياتها".

بدوره قال حمود الفجي: "أشكر الإدارة التنفيذية لشركة الراية المتميزة القابضة على ثقتهم التي آتمنها وتضيف الى مسؤوليتي بالعمل وبكل دأب مع فريق الشركة على أن نعزز من مكانتها الإقليمية الريادية وتوسيع عملياتها لما يعود بالفائدة القصوى على المساهمين والشركاء".

جدير بالذكر بان شركة الراية المتحدة هي إحدى شركات الراية المتميزة القابضة المعنية بدراسة فرص استثمارية واعدة في أسواق إقليمية وعالمية.